الصباح الاقتصادية
12
العدد 2633 - السنة التاسعة
الإثنين 6 ربيع الأول 1438 - الموافق 5 ديسمبر 2016
Monday 5 December 2016 - No.2633 - 9th Year

تأثيرات متفاوتة لاسعار البترول على شركات النفط والغاز في السوق الكويتي

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

مؤشرات البورصة تتراجع

اغلقت بورصة الكويت تداولات امس الاحد على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 1ر14 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5554 نقطة و 59ر0 نقطة للوزني و 54ر0 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 5ر11 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 1ر111 مليون سهم تمت عبر 2583 صفقة (الدينار الكويتي يعادل نحو 4ر3 دولار أمريكي).

وكانت أسهم شركات (الامتياز) و(المستقبل) و(بوبيان د ق) و(وطنية) و(اوج) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (اوج) و(ستام) و(دواجن) و(الراي) و(الفرين) الأكثر ارتفاعا.

رأى اقتصاديون كويتيون ان حركة أسعار البترول تتفاوت تأثيراتها على شركات النفط والغاز المدرجة في بورصة الكويت على اعتبار ان معظم تلك الشركات تعمل بمجال الخدمات اللوجستية كالاستكشافات او الصناعات المكملة.

وأوضح الاقتصاديون أن كل الشركات المدرجة في البورصة تتفاعل ايجابيا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وأسعار الخام الكويتي والتي تؤدي إلى المزيد من الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية التي تستفيد منها تلك الشركات.

وذكروا أن الشركات الكويتية العاملة في مجال النفط والغاز تحظى بمكانة عالمية مرموقة في مجالات الاستكشافات البترولية الجديدة ونقل النفط ومتابعة وتشغيل المصافي إضافة إلى الإستثمار في مجال الأسهم.

وقال الرئيس التنفيذي السابق في شركة (العربي للوساطة المالية) والمحلل المالي ميثم الشخص إن شركات النفط والغاز المدرجة في بورصة الكويت تعمل في مجال الخدمات اللوجستية أو البتروكيماوية ولذلك لن تتأثر مباشرة بتقلب الأسعار.

وأضاف الشخص أن استفادة تلك الشركات من تقلبات أسعار النفط يتوقف على الفارق بين الأسعار والمخزونات باعتبارها تعتمد على انشطة لوجستية حيث تقوم بشراء المواد الأولية الأمر الذي قد يقلل من هوامش ربحها وبالتالي تفاعل أسهمها مع تلك التطورات.

من جهته قال رئيس مجلس الإدارة في شركة (الصناعات الكويتية) محمد التقي ان ارتفاع أسعار النفط الخام الكويتي الى ما يقارب ال5 دولارات خلال الأيام الماضية ستتفاعل معه جميع الشركات المدرجة في البورصة.

وأوضح التقي أن التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على الشركات المدرجة سيلامس انشطتها التشغيلية في حين سيكون بشكل أكبر على شركات النفط والغاز التي تعمل ضمن منظومة الصناعة النفطية الكويتية.

واضاف ان الكثير من الشركات النفطية المدرجة لديها عقود واتفاقات وبالتالي ستتاثر بحركة اسعار نفط والتي تنعكس على نتائجها المالية الفصلية وميزانياتها مما ينعكس ايجابا أو سلبا على المساهمين وعلى تعاملات السهم في البورصة.

بدوره قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح إن حركة أسعار النفط تؤثر على نفسيات الكثير من المتعاملين لاسيما الصغار منهم.

وبين الطراح أن الصناعة النفطية تتاثر من حيث الطلب عليها لافتا الى أن زيادة مبيعات الشركات النفطية المدرجة وارتفاع اسعار النفط بشكل مضطرد سيفتح لها أسواقا جديدة او يزيد من حصصها في اسواق سابقة مما ينعكس على حركة اسهمها في البورصة.

ويضم قطاع شركات النفط والغاز المدرج في بورصة الكويت ثمانية شركات هي (المقاولات والخدمات البحرية) و(ايكاروس للصناعات النفطية) و(سترجي القابضة) و(المجموعة البترولية المستقلة) و(الوطنية للخدمات البترولية) و(الخليجية للاستثمار البترولي) و(بيت الطاقة القابضة) و(برقان لحفر الآبار) بإجمالي رؤوس أموال تقدر بـ284 مليون دينار.

وفيما يتعلق بتعاملات جلسة فقد كان واضحا سيطرة عمليات جني الارباح على الاسهم الصغيرة المضاربية التي شهدت ارتفاعات سابقة ما ادى لوجود تجميع على تلك الشريحة متدنية المستويات السعرية وهو ما انعكس على اقفالات المؤشرات الرئيسية.

وبصفة عامة فقد شهدت مجريات حركة الاداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 42 شركة شهدت ارتفاعا مقابل 31 شركة سجلت انخفاضات من أصل 120 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر (كويت 15) على 19ر11 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 5ر4 مليون دينار تمت عبر 386 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 8ر861 نقطة.

يذكر أن المؤشر السعري للبورصة اقفل امس منخفضا 1ر14 نقطة ليبلغ مستوى 9ر5554 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 5ر11 مليون دينار من خلال 10ر111 مليون سهم تمت عبر 2583 صفقة نقدية.

إضافة إلى اتفاقيتي منحة الأولى بـ 200 ألف دينار والثانية بـ 15 مليون دولار

«الصندوق الكويتي» يوقع اتفاقية قرض بـ 35 مليون دينار مع مصر

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والحكومة المصرية اتفاقية قرض بقيمة 35 مليون دينار كويتي بهدف الاسهام في تمويل مشروع انشاء محطة تحلية مياه البحر.

كما وقع الجانبان اتفاقيتي منحة الأولى بقيمة 200 الف دينار لتمويل دراسة الجدوى لمشروعي انشاء محطات كهرباء بالطاقة الشمسية ومصنع لإنتاج شرائح الطاقة الشمسية والأخرى بقيمة 15 مليون دولار للمساهمة في تمويل المشاريع الرامية الى التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين.

ووقع اتفاقيات القرض والمنحتين نيابة عن الحكومة وزير التعاون الدولي الدكتورة سحر نصر ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مديره العام عبدالوهاب البدر بحضور سفير دولة الكويت لدى مصر محمد الذويخ.

وتهدف اتفاقية القرض الى انشاء محطة تحلية مياه البحر لمدينة شرق بورسعيد الجاري انشاؤها شمال شرقي البلاد لتلبية الطلب المتوقع على مياه الشرب في المدينة بما يشمل حاجة السكان والأنشطة العمرانية والتجارية والصناعية وذلك ضمن الاستراتيجية العمرانية القومية في مصر.

ويتكون المشروع من انشاء محطة لتحلية مياه البحر بطاقة اجمالية قدرها 150 الف متر مكعب في اليوم تعمل بتقنية التناضح العكسي وساخذ مائي ومصرف يستوعبان كميات المياه المطلوبة والمستخدمة على اساس محطة بطاقة 250 الف متر مكعب في اليوم.

ويشمل المشروع الاعمال المدنية الخاصة بالمحطة كما يتضمن انشاء شبكات نقل وتوزيع المياه بطول حوالي 700 كلم مع الخزانات الرئيسية وخزانات التوزيع وجميع الوصلات واجهزة القياس والتحكم والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية اللازمة لتشغيل محطة التحلية.

وتهدف المنحة الأولى لانشاء محطات لانتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وانشاء مصنع لانتاج شرائح الطاقة الشمسية لاعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لهما.

وينظم خطاب المعونة قواعد ادارة استغلال المنحة والاجراءات الخاصة بتعيين الاستشاري الذي ستسند اليه مهام اعداد دراسة الجدوى واستخدام حصيلة المنحة لتمويلها.

وتهدف المنحة الثانية الى المساهمة في تلبية الاحتياجات الصحية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة من خلال رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة في مجال مكافحة العدوى عن طريق نشر الوعي الصحي لمكافحة انتشار الأمراض.

وتساهم في تعضيد الخدمات الصحية الأكثر تاليرا في انقاذ الحياة في المستشفيات الأكثر تحملا للعبء والمنتشرة في مناطق تمركز السوريين في اقسام الطوارئ والاستقبال بالمستشفيات واقسام الرعاية المركزة.

ويهدف المشروع ايضا الى المساهمة في رفع مستوى الخدمات البلدية في اماكن تركز اللاجئين السوريين بمحافظة الجيزة من خلال تحسين خدمة مياه الشرب والصرف الصحي في بعض المناطق المستضيفة لهم.

كما يهدف الى تطوير ورفع كفاءة ثلاث رواقع فرعية واحلال وتدعيم شبكات المياه والصرف الصحي في مدينة دمياط الجديدة وتطوير ورفع كفاءة ثلاث رواقع فرعية في مدينة القاهرة الجديدة اضافة الى تطوير ورفع كفاءة محطة رفع فرعية واخرى رئيسية للصرف الصحي في مدينة 6 اكتوبر قرب العاصمة القاهرة. ويمثل قرض الصندوق الكويتي المشار اليه القرض ال43 الذي يقدمه الصندوق لتمويل مشاريع في مصر حيث سبق ان قدم لحكومتها او لهيئات تابعة لها 42 قرضا بقيمة اجمالية بلغت حوالي 780 مليون دينار (حوالي 2ر6 مليار دولار) لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات.

وبتوقيع المنحتين قدم الصندوق لمصر 13 منحة ومعونة فنية بقيمة اجمالية قدرها حوالي 3ر2 مليون دينار (حوالي 11 مليون دولار) خصصت لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع وتمويل بعض الأنشطة الأخرى.

وقام الصندوق بادارة منحتين مقدمتين من حكومة دولة الكويت لمصر بقيمة اجمالية بلغت حوالي 8ر4 مليون دينار (حوالي 16ر8 مليون دولار) لبناء بعض المدارس التي تاثرت بالزلزال عام 1992 وبناء بعض القرى التي تضررت من السيول في عام 1995.

يذكر أن الصندوق يعتمد كليا على موارده الذاتية في تقديم قروضه ومساعداته التنموية.

القبندي يؤكد التزام الكويت بتنفيذ تعهداتها خلال مؤتمر المانحين

بسام القبندي خلال اللقاء

اكد سفير الكويت في الخرطوم بسام القبندي التزام الكويت وحرصها الدائم على تنفيذ كل تعهداتها في مؤتمر المانحين الدولي لاعادة اعمار وتنمية شرق السودان الذي استضافته في ديسمبر 2010.

واشار القبندي خلال لقائه وزير الدولة السوداني المدير التنفيذي لصندوق اعمار وتنمية شرق السودان ابوعبيدة دج ونائبه ناقع علي ناقع الى الخطوات الجارية في تنفيذ المشروعات وما تم اكماله من مشروعات في مجالي التعليم والصحة وغيرهما.

واعرب السفير الكويتي عن الامل في ان تسهم تلك المشروعات في مساعدة اهل شرق السودان وتوفير الحياة الكريمة لهم.

من جهته اعرب وزير الدولة السوداني عقب اللقاء عن تقدير بلاده لدور الكويت في استضافة وإنجاح مؤتمر المانحين ومساهمتها بمبلغ نصف مليار دولار كقروض ميسرة بجانب منحة بمبلغ 50 مليون دولار لتنمية منطقة شرق السودان.

والتي على الاهتمام المستمر من المسؤولين الكويتيين المعنيين بملف اعمار شرق السودان وتنفيذ مخرجات مؤتمر المانحين مؤكدا ان اسهامات الكويت في تنفيذ المشروعات مشرفة.

وقال ان المنظمات الانسانية الكويتية تقدم عطاء واسعا وتشكل حضورا عبر العديد من المشروعات الخيرية والتنموية بشرق السودان.

وجمع المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان الذي استضافته الكويت يومي الاول والثاني من ديسمبر عام 2010 تعهدات مالية بنحو 3ر5 مليار دولار لصالح تنمية واعمار الاقليم.

ويعمل صندوق اعمار شرق السودان ضمن لجنة خماسية تضم الصندوق الكويتي والصندوق العربي والبنك الاسلامي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بالسودان لتنفيذ مقررات مؤتمر المانحين.

«البترول الوطنية» تشارك في الاجتماع الثاني للاتحاد الخليجي للتكرير

حضر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الاتحاد الخليجي للتكرير الذي عقد يوم 24 نوفمبر 2016 في مقره في مملكة البحرين.

وتم خلال الاجتماع استعراض بنود جدول الأعمال المرتبطة بالمسائل المالية والإدارية والقانونية الخاصة بالاتحاد، وتم ايضا الاتفاق على تعيين المهندس علي عبدالله العشيان، من المملكة العربية السعودية، أمينا عاما للاتحاد، وحثي بتهنئة رئيس واعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وتمنوا له التوفيق في مهامه في تحقيق الغايات التي تاسس من أجلها الاتحاد، لاسيما تطوير وتقدم صناعة التكرير الخليجية.

وفي هذا الإطار، اوضح المطيري إلى أن الاتحاد الخليجي للتكرير يهدف الى تعزيز التعاون الخليجي في مجال التكرير، وتسهيل التواصل وتبادل الخبرات والمعرفة بين الشركات النفطية والصناعات المرتبطة بالنفط والغاز. كما يسعى إلى توسيع دور صناعة التكرير في الاقتصاد الوطني لدول الخليج، بالإضافة إلى إقامة شبكة علاقات إقليمية وعالمية تستفيد منها هذه الصناعة الحيوية.

من ناحيته، اكد رئيس الاتحاد المهندس بخيت الرشيدي بأن الاتحاد يعمل على استقطاب الاستثمارات والفعاليات المتخصصة في مجال التكرير، والمساهمة في تشجيع وتاسيس الشركات النفطية وغيرها من الشركات التي تخدم قطاع النفط والغاز. وأشاد بالدعم والتشجيع الذي يلقاه الاتحاد من الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين ودعمها اللوجستي مما يعزز من مكانة هذا الاتحاد ويسهم في تقوية العلاقات التي تربط الشركات النفطية المؤسسة لهذا الإتحاد.

يذكر بان الاتحاد الخليجي للتكرير قد تاسس في يوليو الماضي، وشارك في تاسيسه كل من شركة ارامكو السعودية، وشركة نفط البحرين (بابكو) وشركة البترول الكويتية العالمية وشركة البترول الوطنية الكويتية.

طبقاً لإحصائية أجرتها الأمانة العامة لمجلس التعاون

السعودية تتصدر والكويت ثانية في تملك العقارات الخليجية

اظهرت احصاءات اجرتها الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تصدر مواطني المملكة العربية السعودية ودولة الكويت لأعداد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2015.

وذكر التقرير الاحصائي الذي اعده قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون ان عدد السعوديين المتملكين للعقار في الدول الخليجية الاخرى بلغ 13328 سعوديا في حين بلغ مواطنو دولة الكويت 10896 كويتيا.

وجاء مواطنو دولة قطر في المرتبة الثالثة بعدد 3547 قطريا فيما بلغ عدد مواطني مملكة البحرين وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة المتملكين للعقار في دول مجلس التعاون الاخرى 2550 و 2465 و 1038 مواطنا على التوالي. واوضح التقرير ان تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى شهد زيادة كبيرة في عام 2015 حيث سجلت 33824 حالة تملك وبنسبة زيادة بلغت 44 بالمئة مقارنة بعام 2014 الذي سجلت فيه 23509 حالات تملك. وشهد تملك العقار من المواطنين في الدول الأعضاء الاخرى بشكل عام ارتفاعا ملحوظا في الأعوام العشرة الماضية بنسبة 454 بالمائة.

وتظهر البيانات ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ 184092 حالة تملك في نهاية عام 2015 مقارنة ب 153678 حالة تملك في نهاية عام 2014.

وحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في استقطاب مواطني دول المجلس للتملك فيها في عام 2015 وبعدد 29371 حالة تملك لتحقق نسبة قدرها 8ر86 بالمئة من إجمالي عدد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى.

وحلت سلطنة عمان في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد حالات تملك العقار فيها 3095 حالة تملك وبنسبة استقطاب قدرها 2ر9 بالمئة من الإجمالي وسجلت مملكة البحرين 578 حالة تملك للعقار من مواطني دول المجلس الأخرى.

وبلغت حالات تملك العقار من مواطني دول المجلس في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت 360 و 315 و 105 حالات تملك على التوالي.

ويمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى احد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في اي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز.

ويمر السماح بتملك العقار بمراحل عدة حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 لمواطني دول المجلس بتملك العقار في الدول الأعضاء الأخرى.

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار إلا أن ذلك تم وفقا لعدد من الضوابط التي تم تخفيفها تدريجا حتى صدر آخر تنظيم لتملك العقار في ديسمبر عام 2002 والذي خلا من معظم تلك القيود.